البرلمان يحمّل الحكومة فشل جذب المستثمرين

اقتصادي: وجود فهم خاطئ للاستثمار بالبلد

بغداد /متابعة المدى

حملت لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب الحكومة مسؤولية عدم نجاح القطاع الاستثماري، داعية الى تأسيس منظومة متكاملة لدعم الاستثمار والمستثمرين تشارك فيها اغلب مؤسسات الدولة اضافة الى القطاع الخاص. وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عبد الحسين عبطان لـ"شفق نيوز" ان الحكومة باغلب وزاراتها تتحمل مسؤولية عدم نجاح القطاع الاستثماري وجلب المستثمرين الى العراق.مشيراً الى ان العقبات التي تواجه المستثمرين في دوائر الدولة مثل الفساد الاداري والمالي وابتزازهم من قبل بعض الموظفين تسببت في تراجع الاستثمار في جميع المجالات. واضاف عبطان ان في العراق اليوم ارضية خصبة تشجع المستثمرين للاستثمار في جميع القطاعات، لافتاً الى ضرورة تأسيس مؤسسة اكبر من هيئة الاستثمار الحالية. ودعا عبطان الى تشكيل منظومة متكاملة يشارك فيها اغلب مؤسسات الدولة ويشارك فيها القطاع الخاص لتحريك عجلة الاستثمار وجلب المستثمرين. إلى ذلك كشفت اللجنة المالية النيابية، في وقت سابق، عن أن صندوق النقد الدولي طالب في زيارته الأخيرة للعراق مجلس النواب بعدم تشريع قوانين تسهم في تقويض نمو الاقتصاد العراقي، مبينةً ان تشريع قوانين تزيد من الميزانية التشغيلية على حساب الاستثمارية اثار حفيظة صندوق النقد الدولي. من جانبه قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري لـ(الوكالة الاخبارية للانباء): أن عملية إنشاء مولات تجارية من قبل بعض الدول المجاورة في العراق هذا لا يعني استثمارا بل أنه سيشجع على الاستيراد الخارجي للسلع وهناك فهم خاطئ للاستثمار بدخول بعض شركات الدول المجاورة الى العراق تفتح لها مولات تجارية تقوم بتصريف بضاعتها بحجة الاستثمار، وهو في واقع الأمر ليس استثمارا بل يشجع على عملية الاستيراد الخارجي للسلع. واضاف الصوري:أن عملية الاستثمار تعني فتح معامل صناعية من قبل شركات عالمية داخل العراق منتجة لسلع محلية تغني البلد من الاستيراد الخارجي للسلع الاستهلاكية. واقترح الصوري استثمار كافة المعامل الصناعية واشراكها بالعمل مع الشركات العالمية من أجل كسب الخبرة العالمية وتطوير المنتجات المحلية لغرض تقوية الاقتصاد العراقي والنهوض به. وتابع الصوري: أن التنمية الصناعية والزراعية ضرورية جداً للبلد لأنها توفر كافة الأمور التي يحتاجها المواطن من مواد غذائية او سلع من منتجات صناعية، داعياً الى وضع الخطة الستراتيجية المستقبلية للنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة. وأقر مجلس النواب في تشرين الأول الماضي ٢٠٠٦ قانون الاستثمار العراقي، الذي قيل عنه في حينه إنه سيفتح الأبواب على مصاريعها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما تزال مترددة بسبب تخوفها من الواقع الأمني غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون لم يكن يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، وساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي.

مصدر مطلع: البلد ملزم بتسديد ديون خارجية تصل إلى ٤ مليارات دولار

بغداد /وكالات

صرح مصدر مطلع ان العراق ملزم بتسديد اكثر من اربعة مليارات دولار هذا العام فقط اغلبها ديون خارجية واضاف المصدر للبغدادية نيوز ان الحكومة اضافت فقرة ضمن موازنة العام الحالي تبين فيها الالتزامات المالية الدولية لهذا العام،مؤكدا ان هناك الكثير من الالتزامات وبجهود دبلوماسية تم تأجيلها السنوات الماضية. وتابع المصدر ان احد اسباب ارتفاع المبالغ المخصصة للموازنة العامة هو الالتزامات المتراكمة التي يجب الايفاء بها، وان هناك مبلغ خمسمئة وخمسة عشر مليار دينار عن قيمة فوائد القروض الاجنبية والداخلية ومبلغ خمسمئة وخمسين مليار دينار عن فوائد قروض منتسبي الوزارات و حوالات لمشاريع الكهرباء. تجدر الاشارة الى ان الديون الرسمية الخارجية التي بذمة العراق لصالح دول متعددة بلغت اكثر من مئة وثلاثة وعشرين مليار دولارا.

البلديات تتفق مع ١٢ شركة بريطانية لنصب محطات تصفية المياه

بغداد / المدى

اعلنت وزارة البلديات والاشغال العامة عن الاتفاق مع ١٢ شركة بريطانية للعمل على تنفيذ مشاريع نصب محطات تصفية المياه في خمس محافظات عراقية. وقال المستشار الإعلامي للوزارة جاسم محمد بحسب (آكانيوز) إن وزارة البلديات والأشغال العامة اتفقت مع ١٢ شركة بريطانية كبيرة للعمل في تنفيذ مشاريع نصب محطات تصفيه المياه في خمس محافظات وأضاف محمد أن المحافظات التي ستعمل فيها الشركات البريطانية لنصب المحطات هي الانبار وديالى والنجف وذي قار والبصرة واضاف محمد ان وزارة البلديات تعمل على توسيع اجراءات دخول الشركات الاجنبية وتسهيل دخولها لتنفيذ المشاريع الخدمية في المحافظات وكانت وزارة البلديات والاشغال العامة قد اعلنت في وقت سابق عن الاتفاق مع ١٥ شركة هندية للعمل في العراق لتنفيذ المشاريع الخدمية، فيما اتفقت مع ٢٣ شركة إماراتية للعمل في العراق على تنفيذ مشاريع إستراتيجية خلال العام الحالي. واستحدثت وزارة البلديات والأشغال الاتحادية التي أنجزت ٩٠٪ من موازنة عام ٢٠١١ البالغة ترليوني دينار عراقي منصب مدير عام في جميع المحافظات العراقي لتنظيم عمل المشاريع الخدمية فيها.

أمين بغداد: موازنة الأمانة لا ترتقي الى مستوى الطموح

بغداد / متابعة المدى

أعلن أمين بغداد صابر العيساوي أن حصة الامانة من موازنة العام ٢٠١٢، لا ترقى إلى مستوى الطموح، مؤكدة أن تخصيصات العام الحالي تعادل نصف موازنة البصرة، فيما أشارت إلى أنها سعت خلال السنوات السابقة على تمويل بعض مشاريعها من الموازنات الإضافية. وقال أمين بغداد صابر العيساوي في تصريحات له: إن ما تم تخصيصه من موازنة العام الحالي ٢٠١٢ لأمانة بغداد لا يرقى إلى مستوى الطموح قياسا ببغداد كعاصمة وكثافة سكانية، مبينا أن ما تم تخصيصه للأمانة لا يتجاوز المليار دولار. وأضاف العيساوي أن موازنة الأمانة للعام الحالي تعد قليلة وغير كافية لخدمة أهالي بغداد وهي تعادل نصف موازنة البصرة على الرغم من أن بغداد بكثافتها السكانية الكبيرة تعادل ثلاث إضعاف محافظة البصرة"، مشيرا إلى أن "الأمانة سعت خلال السنوات السابقة الى تمويل بعض مشاريعها من الميزانيات الإضافية التي تم تخصيصها لها بعد مناقلة أموال بعض الوزارات التي لم تصرف ميزانيتها السنوية بشكل كامل. وتابع العيساوي أن الأمانة سبق وان خصصت من الموازنة الإضافية ٥٠٠ مليار دينار لإنشاء مشاريع استعدادا لاستضافة القمة العربية. وبلغت الميزانية الاستثمارية لأمانة بغداد من موازنة العام ٢٠١٠، ٧٥٠ مليار دينار، فيما بلغت من موازنة العام ٢٠١١، نحو ٦٠٠ مليار دينار وكانت أمانة بغداد اعلنت في كانون الثاني الحالي، عن افتتاح اغلب مشاريعها الإستراتيجية خلال العام الحالي ٢٠١٢ وفي مختلف القطاعات، مشيرة إلى أن العام الحال سيشهد افتتاح مشروع ماء الرصافة الكبير الذي ينفذه ائتلاف شركات عراقية وفرنسية لحل شحه الماء الصافي في العاصمة بشكل نهائي.وكشف أمين بغداد، في الـ ٢٢ من شهر كانون الثاني، عن خطة لتنفيذ مشروعين استراتيجيين للصرف الصحي في بغداد خلال العام الحالي ٢٠١٢، بكلفة تقديرية تبلغ نحو ٨٠٠ مليون دولار، وبطاقة إنتاجية تبلغ ٤٠٠ الف متر مكعب باليوم لكل مشروع. يذكر أن بغداد تعاني منذ أعوام عدة خاصة بعد ٢٠٠٣، من مشاكل كبيرة على الصعيد الخدماتي، مثلها مثل بقية مناطق العراق، ويأتي في رأس الخدمات غير المؤمنة الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي وزحمة السير الخانقة وغيرها من المشاكل، وأدى التقصير الحكومي في توفير الخدمات إلى خروج المواطنين في تظاهرات في عدد من المحافظات من بينها بغداد.

برلماني يدعو إلى فتح أكثر من منفذ لتصدير النفط

بغداد /وكالات

اكد عضو لجنة الطاقة والنفط بايزيد حسن على ضرورة فتح اكثر من منفذ لتصدير النفط تجنباً لحدوث مشكلة اقتصادية في العراق جراء اغلاق احد المنافذ التصديرية للدول التي تخضع لعقوبات دولية. وقال حسن بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) ان الاقتصاد البلد ريعي معتمد كلياً على ايرادات النفط بنسبة (٩٠٪)، والعراق الى الان يمتلك منفذين للتصدير النفطي احدهم عبر تركيا والاخر عبر منطقة الخليج العربي، مؤكداً ان في حال غلق احد المنفذين من قبل الامم المتحدة على الدول الخاضعة للعقوبات الاقتصادية سيؤدي الى كارثة اقتصادية في البلد.واقترح حسن ان يتجه العراق للتفكير نحو فتح اكثر من منفذ لتصدير النفط وتكون عبر الاردن وسوريا والمملكة العربية السعودية، في سبيل تجنب الازمات والمشاكل الاقتصادية العالمية. وتوقع زيادة صادرات العراق النفطية خلال السنوات القادمة فلا بدّ من توسيع العمليات التصديرية من خلال انشاء اكثر من منفذ للتصدير النفطي العراقي من اجل زيادة الايرادات المالية للاقتصاد العراقي. يذكر ان الامم المتحدة فرضت عقوبات اقتصادية على ايران نتيجة امتلاكها للمفاعل النووية، فهددتها بغلق مضيق هرمز مما سيؤثر على التصدير النفط العراقي وكذلك على دول المنطقة الخليج العربي كافة.

الصناعة تضع خطة لإعادة تأهيل معاملها

بغداد /المدى

كشف عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عامر الفائز عن وجود خطة استراتيجية لدى وزارة الصناعة والمعادن لتأهيل واستثمار معاملها الصناعية. وقال الفائز بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن وزارة الصناعة والمعادن وضعت خططا استراتيجية ودراسات لتفعيل معاملها الصناعية من أجل النهوض بالصناعة المحلية، مشيراً الى أن بعض المعامل الآن أصبحت ثقلا كبيرا على كاهل الدولة كونها غير منتجة. وأضاف الفائز: أن الخطة تتضمن تصنيف المعامل الى ثلاثة أصناف منها المعامل التي تكون الشركات التابعة لها خاسرة بنسبة (١٠٠٪) وليس هناك أي جدوى لتأهيلها فستقوم الوزارة ببيع ذلك المعمل، أما بالنسبة للمعامل التي تكون شركاتها مؤهلة وباستطاعتها أن تنهض من جديد فيمكن لها أن تعرض الى الاستثمار لإعادة تأهيلها من جديد وعودتها الى العمل. وأشار الى أن الصنف الثالث من المعامل التي مازالت تعمل وتنتج حالياً وشركاتها تربح (١٠٠٪) ومؤهلة للعمل كشركة الفداء والزيوت النباتية وغير ذلك من شركات وزارة الصناعة، مشيراً الى أنها بدأت تعمل بشكل جيد وتتعاقد مع شركات أخرى ودوائر الدولة لتزويدهم بمنتجاتها.

دخول محطة غازية إلى العمل قريبا بطاقة ٣٠٠ ميكاواط

بغداد /المدى

أعلنت وزارة الكهرباء عن دخول محطة التاجي الغازية الجديدة إلى الخدمة خلال الشهرين المقبلين، مشيرةً إلى أن المحطة تتألف من ١١ وحدة بطاقة ٣٠٠ ميكاواط. وذكر بيان صادرعن الوزارة أن وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي زار المحطة والتقى بادارة شركة اوروك الاماراتية ودعاها لتسليم المحطة في الوقت المحدد لان تاريخ الانجاز هو تاريخ مقدس يجب ألاّ نتجاوزه. وأضاف البيان أن محطة التاجي الغازية تتالف من سبع وحدات كل وحدة بطاقة ٢٠ ميكاواط، وبطاقة اجمالية قدرها ١٤٠ ميكاواط، اما مشروع توسيع المحطة الذي تنفذه حاليا شركة أوروك الاماراتية يتكون من اربع وحدات كل وحدة بطاقة ٤٠ ميكاواط، وبطاقة اجمالية قدرها ١٦٠ ميكاواط، وان هذه الوحدات ملك وزارة الكهرباء ومجهزة من قبل شركة جنرال الكتريك الامريكية".ويعاني العراق نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد العام ٢٠٠٣، في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد.

دراسة أجنبية لمعالجة ملوحة شط العرب تواجه بانتقادات محلية

البصرة /وكالات

أعلنت شركة استشارية إيطالية عن نتائج دراسة علمية أعدتها لصالح وزارة الموارد المائية، وتضمنت اقتراح حلول لمشكلة ملوحة مياه شط العرب، وفيما انتقد باحثون ومسؤولون عراقيون الدراسة خلال اجتماع عقد في مقر مجلس البصرة، أبدت مديرية الزراعة في المحافظة قلقها من استمرار المشكلة. وقال الاستشاري في شركة (ميد انرجيا) الإيطالية اندريا كاتاروسي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن الشركة قامت في غضون الأشهر الماضية بإعداد دراسة لصالح وزارة الموارد المائية في العراق حول مشكلة ملوحة مياه شط العرب"، مبيناً أن "الدراسة وجدت أن ملوحة مياه الشط ليست ناجمة عن تدفق مياه البحر القادمة من الخليج، أو إغلاق إيران لنهر الكارون"، مضيفاً أن "سبب المشكلة يعود لتصاريف المجاري التي يتم التخلص منها عبر الأنهار المتفرعة من شط العرب". ولفت كاتاروسي إلى أن "الدراسة تنصح بتنفيذ مشاريع لمنع اختلاط تصاريف شبكات المجاري مع مياه شط العرب، إضافة إلى إنشاء سد على الشط في حال ان كانت وزارة الموارد المائية غير قادرة على تأمين حصة مائية للبصرة مقدارها ٥٠ مترا مكعبا في الثانية"، موضحاً أن "كمية المياه العذبة التي ترفد الشط إن قلت عن هذه الكمية فان مياه البحر سوف تندفع باتجاه البصرة". وأشار الخبير الإيطالي إلى أن "الشركة اقترحت في دراستها ثلاثة مواقع مميزة لإنشاء السد، الأول عند مدخل شط العرب في قضاء الفاو، والثاني قرب ميناء أبو فلوس في قضاء أبي الخصيب، والأخير في منطقة كتيبان الواقعة شمال البصرة"، معتبراً أن "المقترح الأول هو الأفضل لكنه عبارة عن حلم لانه يتطلب موافقة إيران"، مضيفاً أن "الموقع الثاني جيد لكن وجود سد فيه يؤدي الى إغمار مساحات من الأراضي الإيرانية بالمياه مما يتسبب بمشكلة لإيران"، مؤكداً أن "المقترح الثالث هو الأنسب من الناحية العملية". من جانبه، قال مدير مركز أبحاث علوم البحار التابع لجامعة البصرة الدكتور مالك حسن علي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الدراسة مبنية على أسس غير علمية، وأكثر ما يثير التعجب فيها إنكارها لحقيقية علمية مؤكدة مفادها أن ملوحة مياه شط العرب ناجمة عن اندفاع كتلة من مياه البحر في مجراه بسبب تقلص حجم كتلة المياه العذبة". واعتبر مدير المركز أن "وزارة الموارد المائية يفترض أن تؤمن للمحافظة بشكل دائم حصة مائية لا يقل حجمها عن ٥٠ مترا مكعبا في الثانية، لحل مشكلة الملوحة قبل تفاقمها"، مؤكداً أن "إنشاء سد لحلها ليس مقترحاً جديداً، ويجب أن لا يعيق مرور البواخر، أو يمنع المياه العذبة في شط العرب من أن تصب في الخليج"، مؤكداً أن "عدم وصول مياه الشط إلى الخليج يلحق أضراراً فادحة بالبيئة البحرية للعراق". بدوره، قال نائب رئيس مجلس محافظة البصرة أحمد السليطي عقب انتهاء الاجتماع الذي كرس لمناقشة نتائج الدراسة الإيطالية، إن "الدراسة لم تأت بشيء جديد وفيها ثغرات واضحة"، مضيفاً أن "المجلس يريد بناء سد على شط العرب قرب ميناء أبو فلوس في قضاء أبي الخصيب"، معتبراً أن "هذا المشروع الاستراتيجي يجب أن ينفذ بتمويل من الحكومة الإتحادية لانه لا يعود بالنفع على البصرة وحدها". من جهته، قال مدير مديرية الزراعة في البصرة عامر سلمان عبد الحسين لـ"السومرية نيوز"، إن "المديرية تقر بوجود حاجة ملحة لإنشاء السد لإنقاذ ما تبقى من بساتين النخيل ومزارع الحناء من ملوحة مياه شط العرب"، مضيفاً أن "المديرية تشعر بقلق شديد مع تواصل تهديد المياه المالحة للأنشطة الزراعية"، معتبراً أن "الواقع الزراعي في المحافظ لن ينهض ما لم تعالج هذه المشكلة". وقد تعرضت محافظة البصرة بعد العام ٢٠٠٧ الى شح حاد في المياه الصالحة للري بسبب ظاهرة طبيعية كانت تعتبر نادرة الحدوث، وهي تقدم اللسان الملحي القادم من الخليج في مجرى شط العرب نتيجة قلة الإيرادات المائية الوافدة من خلال دجلة والفرات وقطع إيران لمياه نهر الكارون الذي ينبع داخل أراضيها. وتعد أقضية الفاو وأبي الخصيب (جنوباً) وشط العرب (شرقاً) أكثر المناطق تضرراً من تلك الظاهرة، حيث جفت فيها العشرات من بحيرات تربية الأسماك، ونفقت الكثير من الحيوانات الحقلية، كما تراجع إنتاج النخيل من التمور، وهلكت معظم بساتين الحناء. يشار إلى أن الخطة الإستراتيجية لتنمية محافظة البصرة التي شرعت بتطبيقها الحكومة المحلية خلال العام الماضي وتمتد لغاية عام ٢٠١٥ تفيد بأن البصرة تمتلك ما لايقل عن ٨٠٠ ألف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة، وتشكل هذه المساحة نحو ١٠٪ من إجمالي مساحة المحافظة، فيما يبلغ المستغل من تلك المساحة ٥٠٠ ألف دونم. وتؤكد الخطة التي ساهمت بإعدادها منظمة الأمم المتحدة ان من أبرز التهديدات التي يواجهها الواقع الزراعي "زيادة ملوحة مياه شط العرب مع تزايد تهديد تقدم اللسان الملحي، ومنافسة المنتجات الزراعية المستوردة من دول الجوار، والتصحر وزحف الكثبان الرملية على الأراضي الزراعية، وشمولية قانون الحفاظ على الثروة الهيدروكاربونية في ظل كثرة المكامن النفطية.